



تقرير الحماية الاجتماعية في العالم

حماية اجتماعية شاملة من أجل تحقيق
أهداف التنمية المستدامة

٢٠١٧-٢٠١٩

تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩:

حماية اجتماعية شاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

موجز تنفيذي

الحماية الاجتماعية. كما يقدم تقديرات جديدة بشأن التغطية الفعالة للحماية الاجتماعية من أجل رصد نظم الحماية الاجتماعية رسداً شاملاً، بما في ذلك الأرضيات، وبالتالي توفير خط الأساس لعام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالمؤشر ١-٣-١ من أهداف التنمية المستدامة.

المعالم البارزة:

• على الرغم من التقدم الملحوظ في مد نطاق الحماية الاجتماعية في أرجاء كثيرة من العالم، لا يشكل حق الإنسان في الضمان الاجتماعي حقيقة واقعة بعد بالنسبة للأغلبية من سكان العالم، فنسبة ٤٥ في المائة فقط من سكان العالم مشمولة فعلياً بإعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية. في حين تبقى نسبة ٥٥ في المائة المتبقية من سكان العالم - أي ٤ مليارات شخص - دون أي حماية (الشكل ١).

• تظهر تقديرات منظمة العمل الدولية أيضاً أنّ ٢٩ في المائة فقط من سكان العالم مشمولون بنظم الضمان الاجتماعي الشاملة التي تتضمن الطائفة الكاملة من الإعانات، بدءاً من إعانات الأطفال والأسرة وصولاً إلى إعانات الشيخوخة. غير أنّ الأغلبية الكبرى منهم - ٧١ في المائة أو ٥,٢ مليار شخص - غير محميين أو محميين جزئياً فحسب.

• تتوافق الثغرات في التغطية مع نقص ملحوظ في الاستثمار في الحماية الاجتماعية - لا سيما في أفريقيا وآسيا والدول العربية (الشكل ٢).

• قلة الحماية الاجتماعية تترك الناس في حالة استضعاف أمام الفقر وانعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي طوال دورة الحياة، مما يشكل عائقاً مهماً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى توفير حماية اجتماعية شاملة. وعلى وجه الخصوص، تتحمل البلدان مسؤولية ضمان مستوى أساسي على الأقل من الضمان الاجتماعي - أرضية للحماية الاجتماعية - للجميع، كجزء من نظم الحماية الاجتماعية لديها. وفي حين حققت الكثير من البلدان فعلاً حماية شاملة، لا بد من بذل المزيد من الجهود لمد نطاق التغطية وضمّن إعانات كافية.

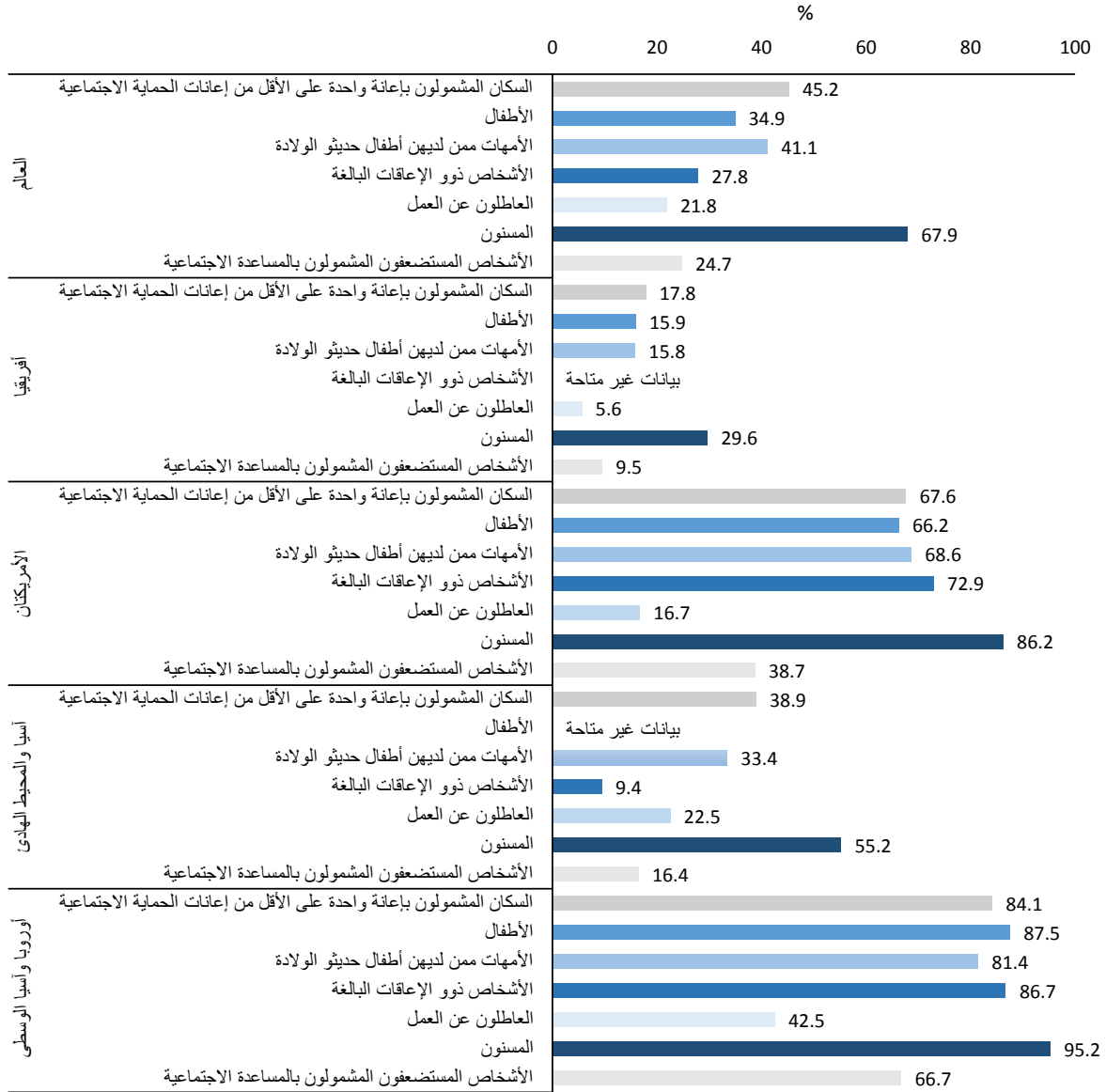
الحماية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان، وهو معرّف على أنه مجموعة السياسات والبرامج المصممة لتقليل ومنع الفقر والاستضعاف طوال دورة الحياة. وتشمل الحماية الاجتماعية إعانات الأطفال والأسر والأمومة والبطالة وإصابات العمل والمرض والشيخوخة والإعاقة والورثة، إلى جانب حماية الصحة. وتعالج نظم الحماية الاجتماعية كافة المجالات السياسية هذه من خلال مزيج من النظم الاكتتابية (التأمين الاجتماعي) والإعانات غير الاكتتابية الممولة من الضرائب، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية.

وتؤدي الحماية الاجتماعية دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتطبيق حق الإنسان المتمثل في توفير الضمان الاجتماعي للجميع. وعليه، تُعتبر سياسات الحماية الاجتماعية عناصر حيوية لاستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل الحد من الفقر والاستضعاف طوال دورة الحياة ودعم النمو الشامل والمستدام من خلال زيادة مداخيل الأسر المعيشية والنهوض بالإنتاجية والتنمية البشرية وحفز الطلب المحلي وتسهيل التحول الهيكلي للاقتصاد وتعزيز العمل اللائق.

وأهداف التنمية المستدامة المعتمدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ تعكس الالتزام المشترك للبلدان في "استحداث نظم حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها" لتقليل ومنع الفقر (هدف التنمية المستدامة ١-٣). وهذا الالتزام بالشمولية يعيد التأكيد على الاتفاق العالمي بشأن مد نطاق الضمان الاجتماعي، الذي توصلت إليه توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، رقم ٢٠٢، التي اعتمدها الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل من جميع البلدان في عام ٢٠١٢.

• ويقدم هذا التقرير الرائد لمنظمة العمل الدولية لمحة عامة عن الاتجاهات الأخيرة في نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية. وهو يحلّل الوضع الراهن للحماية الاجتماعية المقدمة للأطفال والنساء والرجال في سن العمل وللأشخاص المسنين، وفقاً لنهج يقوم على دورة الحياة. واستناداً إلى البيانات الجديدة، يقدم التقرير طائفة واسعة من البيانات العالمية والإقليمية والقطرية بشأن تغطية الحماية الاجتماعية والإعانات والنفقات العامة على

الشكل ١: المؤشر ١-٣-١ في أهداف التنمية المستدامة: تغطية الحماية الاجتماعية بفعالية، تقديرات عالمية وإقليمية بحسب المجموعة السكانية (النسبة المئوية)



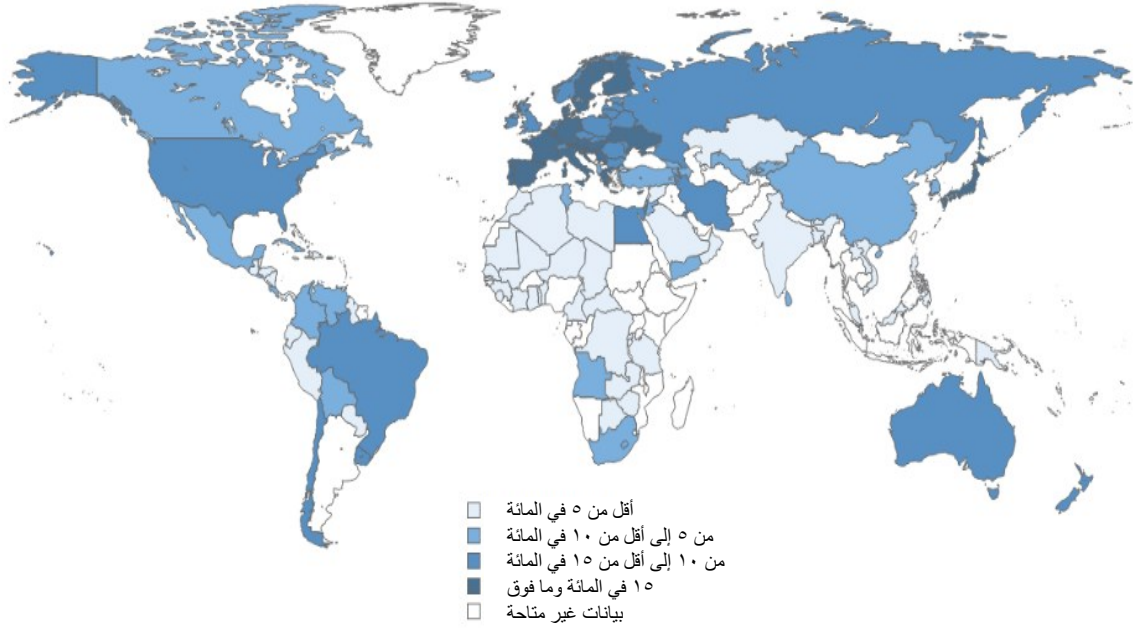
ملاحظة: السكان المشمولون بإعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية: نسبة مجموع السكان الذين يتلقون على الأقل إعانة ائكتئابية أو غير ائكتئابية نقدية واحدة أو يساهمون على نحو نشط في نظام واحد على الأقل من نظم الضمان الاجتماعي. الأطفال: نسبة الأطفال/ الأسر المعيشية الذين يتلقون إعانات نقدية للأطفال/ الأسر المعيشية إلى العدد الإجمالي للأطفال/ الأسر المعيشية مع أطفال.

الأمهات ممن لديهن أطفال حديثي الولادة: نسبة الأمهات اللواتي يتلقين إعانات نقدية للأمومة إلى النساء اللواتي ينجبن في العام نفسه. الأشخاص ذوو الإعاقات البالغة: نسبة الأشخاص الذين يتلقون إعانات نقدية للإعاقة إلى عدد الأشخاص ذوي الإعاقات البالغة. العاطلون عن العمل: نسبة من يستفيدون من الإعانات النقدية للبطالة إلى عدد الأشخاص العاطلين عن العمل. المسنون: نسبة الأشخاص ما فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون إعانة تقاعد إلى عدد الأشخاص ما فوق سن التقاعد القانوني (بما في ذلك الإعانات الائكتئابية وغير الائكتئابية).

الأشخاص المستضعفون بالمساعدة الاجتماعية: نسبة الأشخاص الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية إلى العدد الإجمالي للأشخاص المستضعفين (المعرفين على أنهم جميع الأطفال والبالغين غير المشمولين بالإعانات الائكتئابية والأشخاص ما فوق سن التقاعد الذين لا يتلقون إعانات ائكتئابية (معاشات تقاعدية)).

المصدر: ILO, World Social Protection Database, based on the Social Security Inquiry (SSI); ILOSTAT; national sources.

الشكل ٢: الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية باستثناء الصحة، السنة الأخيرة المتوفرة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: ILO, World Social Protection Database, based on SSI.

الحماية الاجتماعية للأطفال

ومنغوليا). غير أنّ مستويات التغطية والإعانات غالباً ما تبقى غير كافية في العديد من البلدان.

يخضع عدد من البلدان الحماية الاجتماعية للأطفال في أعقاب سياسات التدعيم المالي، مما يضيق نطاق إعانات الأطفال ليقصر فقط على الفقراء ويترك الكثير من الأطفال المستضعفين دون حماية ملائمة. ويلزم بذل الجهود من أجل حفز التدابير الرامية إلى تلبية احتياجات الأطفال والأسر على نحو كافٍ، بهدف توسيع نطاق التغطية والإعانات تمثيلاً مع الهدف ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة.

إنّ التحويلات المخصصة للأطفال والأسر، نقداً أو عيناً، أمرٌ حاسم لتطبيق حقوق الأطفال من خلال الحوّل دون وقوعهم في براثن الفقر والوقاية من وفيات الأطفال والمساهمة في نموهم الصحي ورفاههم وتحسين حصولهم على السلع والخدمات الأساسية والحد من عمل الأطفال. وبالتالي، تضمن الحماية الاجتماعية أن يتمكن الأطفال من تفعيل كامل قدراتهم والتمتع بمستوى عيش مناسب.

المعالم البارزة:

الحماية الاجتماعية للنساء والرجال في سن العمل: إعانات الأمومة والإعاقة والحماية من إصابات العمل وتوفير الدعم ضد البطالة

تؤدي الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في كفالة أمن الدخل للنساء والرجال في سن العمل، على شكل حماية الأمومة ودعم ضد البطالة والحماية من إصابات العمل وإعانات الإعاقة. وتسهم هذا المخططات في تيسير المداخيل والطلب الإجمالي وتعزز رأس المال البشري وتنهض بالعمالة اللائقة والمنتجة. كما تسهّل الحماية الاجتماعية التغيير الهيكلي داخل الاقتصادات وأسواق العمل، وتساهم في النمو الشامل والمستدام.

المعالم البارزة:

لا تزال تغطية الحماية الاجتماعية محدودة بالنسبة إلى الأشخاص في سن العمل. وعلى الرغم من الآثار

• ٣٥ في المائة فقط من الأطفال في العالم يتمتعون فعلياً بإمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، وإن اعترى ذلك تباينات إقليمية كبيرة. وقرابة ثلثي الأطفال في العالم - ١,٣ مليار طفل - غير مشمولين بالحماية ومعظمهم يعيشون في أفريقيا وآسيا.

• في المتوسط، يُنفق ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على إعانات الأطفال والأسر لصالح الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ١٤ سنة، مما يشير إلى نقص كبير في الاستثمار في الأطفال، الأمر الذي لا يؤثر على رفاه الأطفال ونموهم طويل الأجل بشكل عام فحسب، بل يؤثر كذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية في البلدان التي يعيشون فيها.

• توسعت التحويلات النقدية للأطفال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل خلال العقود الماضية، وتوصل عدد من البلدان إلى توفير تغطية شاملة بالحماية الاجتماعية للأطفال (مثلاً، في الأرجنتين والبرازيل وشيلي

نطاق المعاشات التقاعدية الاكتتابية وغير الاكتتابية على حد سواء، في العديد من البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل.

• حقق عدد من البلدان تغطية شاملة لمعاشات التقاعد، بما فيها الأرجنتين وبيلاروس ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبوتسوانا وكابو فيردي والصين وجورجيا وقيرغيزستان وليسوتو وجزر الملديف وموريشيوس ومنغوليا وناميبيا وسيشل وجنوب أفريقيا وسوازيلند وتيمور - ليشتي وترينيداد وتوباغو وأوكرانيا وأوزبكستان وزانزيبار (جمهورية تنزانيا المتحدة). وهناك بلدان نامية أخرى على وشك التوصل إلى تغطية شاملة، مثل أذربيجان وأرمينيا والبرازيل وشيلي وكازاخستان وتايلند وأوروغواي.

• غير أن مستويات الإعانات غالباً ما تكون منخفضة وغير كافية لإخراج المسنين من شرك الفقر. وتبقى ملائمة إعانات المعاشات التقاعدية تحدياً في الكثير من البلدان.

• تستأثر النفقات على المعاشات التقاعدية وغير ذلك من الإعانات المخصصة للمسنين، بنسبة ٦,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، مع وجود تباينات كبيرة بين مختلف الأقاليم.

• ما فتئت تدابير التدعيم المالي أو التقشف في العديد من البلدان تهدد ملائمة المعاشات التقاعدية على الأجل الطويل؛ ومن الضروري إيجاد توازن سليم بين الاستدامة والملاءمة في سياق تشيخ السكان.

• هناك اتجاه ملحوظ يتمثل في عكس مسار عمليات خصخصة المعاشات التقاعدية: لم تقدم سياسات الخصخصة النتائج المتوقعة وتعتمد بلدان مثل الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وهنغاريا وكازاخستان وبولندا إلى العودة إلى النظم العامة القائمة على أساس التضامن.

نحو تغطية صحية شاملة

التغطية الصحية الشاملة التي توفر الحصول الفعال أقله على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك الرعاية طويلة الأجل، أمرٌ أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولاسيما الهدف ٣ منها.

المعالم البارزة:

• تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن الحق في الخدمات الصحية ليس بعد واقعاً ملموساً في أرجاء كثيرة من العالم، لا سيما في المناطق الريفية حيث يفقر ٥٦ في المائة من السكان للتغطية الصحية مقارنة بنسبة ٢٢ في المائة في المناطق الحضرية.

• لا بد من توافر ما يقدر بـ ١٠ ملايين عامل في قطاع الصحة من أجل تحقيق تغطية صحية شاملة وضمان الأمن البشري، بما في ذلك الحماية من الأمراض المعدية للغاية من قبيل وباء إيبولا. ويؤدي

الإنمائية الإيجابية المتأتية عن دعم النساء في سن الإنجاب، لا تحصل على إعانة أمومة إلا نسبة ٤١,١ في المائة من الأمهات ممن لديهن أطفال حديثو الولادة، في حين يوجد ٨٣ مليون أم جديدة غير مشمولات بالإعانة.

• نظراً إلى أن نسبة ٢١,٨ في المائة فقط من العمال عاطلين عن العمل مشمولون بالإعانات ضد البطالة، يبقى ١٥٢ مليون عامل عاطل عن العمل دون تغطية.

• لا تتاح سبل الوصول الفعلية إلى الحماية من إصابات العمل سوى لأقلية من القوى العاملة العالمية.

• تظهر البيانات الجديدة لمنظمة العمل الدولية أن ٢٧,٨ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات البالغة في العالم يتلقون إعانة إعاقة.

• تظهر تقديرات الإنفاق أن نسبة ٣,٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في العالم تنفق على الحماية الاجتماعية العامة لضمان أمن الدخل للأشخاص في سن العمل، على الرغم من أنهم يشكلون نسبة كبيرة من سكان العالم.

• تحققت تغطية الأمومة على نحو شامل وفعال في أوكرانيا وأوروغواي وأحرزت بلدان نامية أخرى من قبيل الأرجنتين وكولومبيا ومنغوليا وجنوب أفريقيا تقدماً يُعتد به. بالإضافة إلى ذلك، أرست البرازيل وشيلي ومنغوليا برامج شاملة لإعانة الإعاقة. غير أن العديد من البلدان لا تزال تعاني من الكثير من الثغرات في التغطية والملاءمة.

• يقوم عدد من البلدان بتقليص الحماية المقدمة للرجال والنساء في سن العمل، كجزء من سياسات التدعيم المالي أو التقشف، مما يحد من الإعانات الموجهة إلى الفقراء ويترك الكثير من الأشخاص دون حماية في وقت تشتد فيه الحاجة إلى الحماية الاجتماعية.

• في ضوء التحديات الأخيرة التي شهدتها سوق العمل والعمالة، من قبيل استمرار البطالة والبطالة الجزئية وانتشار العمالة الهشة وغير المنظمة إلى جانب ارتفاع فقر العاملين، فإن نظم الحماية الاجتماعية، بما فيها الأرصديات، هي سياسات ضرورية لضمان أمن الدخل المناسب والعمل اللائق، لا سيما عندما تكون تلك السياسات منسقة بشكل جيد مع سياسات العمالة والأجور والضرائب.

الحماية الاجتماعية للنساء والرجال المسنين

معاشات التقاعد المقدمة للنساء والرجال المسنين هي من أكثر أشكال الحماية الاجتماعية انتشاراً في العالم وعنصر أساسي في الهدف ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة.

المعالم البارزة:

• يتلقى ٦٨ في المائة من الناس فوق سن التقاعد، على مستوى العالم، معاش تقاعد للمسنين يصاحب اتساع

للحماية الاجتماعية، مع تباين مهم فيما بين البلدان. وبفضل بذل المزيد من الجهود في سبيل توسيع نطاق حماية المسنين، باتت ٢٩,٦ في المائة من سكان أفريقيا المسنين يتلقون الآن معاشاً تقاعدياً. وقد حققت بلدان مثل بوتسوانا وكابو فيردي وليسوتو وموريشيوس وناميبيا، أو باتت على وشك تحقيق، تغطية تقاعد تشمل الجميع. غير أنه لا يزال هناك ثغرات كبيرة في التغطية فيما يتعلق بالأطفال والأمهات ذوات الأطفال المولودين حديثاً والعمال العاطلين عن العمل والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب السكان المستضعفين. وبالتالي، فإن إرساء أراضيات للحماية الاجتماعية أولوية ملحة في أفريقيا.

في الأمريكتين، ٦٧,٦ في المائة من السكان مشمولون فعلياً بإعانة نقدية واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية، ويعود ذلك في المقام الأول إلى توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية خلال العقود الأخيرة. وأكثر من ثلثي الأطفال والنساء الحوامل وأمهات الأطفال حديثي الولادة فضلاً عن المسنين، مشمولون بالإعانات النقدية للحماية الاجتماعية، على الرغم من وجود ثغرات أكبر حجماً في مجال إعانات الإعاقة والبطالة. وقد نجحت بعض البلدان في سعيها إلى تحقيق تغطية شاملة أو شبه شاملة للأطفال (الأرجنتين والبرازيل وشيلي) والأمهات ممن لديهن أطفال حديثو الولادة (كندا وأوروغواي) والأشخاص المعوقين (البرازيل وشيلي وأوروغواي والولايات المتحدة) والأشخاص المسنين (الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكندا وترينيداد وتوباغو والولايات المتحدة). غير أنه لا بد لبلدان الإقليم من أن تكثف جهودها لسد الثغرات في التغطية وتقوية أراضيات الحماية الاجتماعية وتعزيز ملاءمة الإعانات.

في الدول العربية، لا يسمح الافتقار إلى البيانات إلا بإجراء تقييم جزئي للتغطية الفعالة للحماية الاجتماعية. وتغطية معاشات تقاعد المسنين محدودة وتقدر بنسبة ٢٧,٤ في المائة، ومن المتوقع أن تستمر كذلك بسبب النسبة المنخفضة (٣٢,٩ في المائة) من دافعي الاشتراكات النشطين في مجموع القوى العاملة. والإنجازات الإيجابية المحققة في المنطقة تشمل اعتماد برنامج للتأمين الاجتماعي لصالح العاملين في القطاع الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة وإنشاء برامج للتأمين ضد البطالة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية وتحسين تغطية حماية الأمومة في الأردن والعراق. ويبقى توسيع نطاق أراضيات الحماية الاجتماعية لتشمل المجموعات المستضعفة أمراً أساسياً في المنطقة، لاسيما في ضوء الاحتياجات الاجتماعية الكبيرة وتزايد العمالة غير المنظمة في بعض البلدان.

في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، ٣٨,٩ في المائة فقط من السكان مشمولون فعلياً بإعانة نقدية واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية، على الرغم من إحراز تقدم يعتد به في مجال تعزيز نظم الحماية

النقص البالغ ٧ ملايين عامل ذي مهارات في قطاع الصحة في المناطق الريفية إلى جانب مستويات العجز الكبيرة في الإنفاق المخصص على الصحة للفرد الواحد، إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة هذه بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وضمان الإنصاف في الحصول على الرعاية الصحية الجيدة وتحقيق التضامن في التمويل، أمرٌ أساسي لتوسيع نطاق الحماية الصحية.

الأشخاص المسنون هم في الغالب أكثر من يحتاجون إلى رعاية طويلة الأجل بسبب قدرتهم المحدودة على رعاية أنفسهم نظراً لضعفهم الجسدي أو العقلي. وفي الوقت الراهن، يعيش أكثر من ٤٨ في المائة من سكان العالم في بلدان لا توفر أي حماية بالرعاية طويلة الأجل للأشخاص المسنين، وتتضرر النساء من ذلك على نحو غير متناسب. وهناك نسبة أخرى تبلغ ٤٦,٣ في المائة من سكان العالم المسنين، مستبعدة بشكل كبير من الرعاية طويلة الأجل بسبب ضيق نطاق لوائح إثبات الحاجة التي تستلزم أن يكون الأشخاص المسنون فقراء لكي يكونوا مؤهلين للحصول على خدمات الرعاية طويلة الأجل. ويعيش ٥,٦ في المائة فقط من سكان العالم في بلدان تقدم تغطية الرعاية طويلة الأجل إلى جميع السكان استناداً إلى التشريعات الوطنية.

نظراً لتشخيص السكان، لا بد للسياسات العامة من أن تتطرق إلى مسألة الرعاية طويلة الأجل بشكل صحيح. وفي الوقت الراهن، يقوم ما يقدر بزهاء ٥٧ مليون عامل "متطوع" غير مدفوع الأجر في قطاع الصحة على مستوى العالم بسد الثغرة الموجودة في القوى العاملة في مجال توفير الرعاية طويلة الأجل ويضطلعون بالقسم الأكبر من هذا العمل؛ والعديد منهم هم من النساء اللواتي يقدمن رعاية غير رسمية إلى أفراد الأسرة.

يمكن أن تولّد خدمات الرعاية ملايين الوظائف لسد النقص الموجود في العمال المهرة في قطاع الرعاية، الذي يقدر بزهاء ١٣,٦ مليون شخص على مستوى العالم. ولا بد من بذل الجهود لتحسين ظروف عمل الكثير من العاملين في قطاعي الصحة والرعاية، بما في ذلك حقوق العمل والتعويض المناسب، من أجل تحويل العمل غير مدفوع الأجر إلى وظائف لائقة والإسهام في العمالة الكاملة والنمو الشامل.

رصد التقدم المحرز في الحماية الاجتماعية: الاتجاهات الإقليمية

تختلف الاتجاهات الملحوظة في تغطية الحماية الاجتماعية (المؤشر ١-٣-١ من أهداف التنمية المستدامة) اختلافاً كبيراً في كافة الأقاليم وفيما بين البلدان داخل الإقليم نفسه.

في أفريقيا، على الرغم من التقدم الكبير المحرز في توسيع تغطية الحماية الاجتماعية، لا يتلقى إلا ١٧,٨ في المائة من السكان إعانة نقدية واحدة على الأقل

في حين بشكل توسيع نطاق التغطية هدفاً أساسياً، لا بد من إيلاء الاعتبار لملاءمة الإعانات نظراً إلى أن مستويات إعانات الحماية الاجتماعية غالباً ما تكون غير كافية لإخراج الناس من شرك الفقر وانعدام الأمن.

إن توسيع تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل أولئك العاملين في الاقتصاد غير المنظم وتسهيل انتقالهم إلى الاقتصاد المنظم، أمر أساسي للنهوض بالعمل اللائق ومكافحة الفقر. ويمكن أن يتحقق توسيع التغطية بطرق متعددة، تتمثل الطريقة الأكثر شيوعاً منها في مزيج من النظم الاكتتابية وغير الاكتتابية.

يتطلب بناء نظم شاملة للحماية الاجتماعية أيضاً تكيف نظم الحماية الاجتماعية مع التغير الديمغرافي وتطور عالم العمل والهجرة والسياقات الهشة والتحديات البيئية.

تقوّض إصلاحات التقشف أو التدعيم المالي قصيرة الأجل الجهود الإنمائية المبدولة على الأجل الطويل. وغالباً ما يكون للإصلاحات هدف مالي يتمثل في تحقيق وفورات في التكاليف وتجاهل الآثار الاجتماعية السلبية فيما يتعلق بالتغطية وملاءمة الإعانات، مما يهدد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لمنع سياسات التدعيم المالي من زعزعة التقدم الكبير المحرز.

الحيز المالي موجود حتى في أكثر البلدان فقراً. وهناك طائفة واسعة من الخيارات الكفيلة بتوليد الموارد من أجل توفير الحماية الاجتماعية. ولا مناص من أن تصبح البلدان استباقية في استكشاف كافة بدائل التمويل الممكنة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة والتنمية الوطنية من خلال الوظائف اللائقة والحماية الاجتماعية.

تلقي الحماية الاجتماعية الشاملة الدعم من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة "بالعمل كفريق واحد" بفضل الجهود المشتركة والمتضافرة مع المؤسسات الدولية والإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية المعنية ومع الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك من خلال الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة.

الاجتماعية وإرساء أرضيات الحماية الاجتماعية. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في التغطية في مجالات إعانات الأطفال والأسر وإعانات حماية الأمومة والحماية من البطالة والإعاقة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان حققت تغطية شاملة للأطفال (أستراليا ومنغوليا)؛ ووسعت بلدان أخرى نطاق تغطية حماية الأمومة (بنغلاديش والهند ومنغوليا)؛ واعتمدت بلدان غيرها نظم المعاشات التقاعدية غير الاكتتابية لتحقيق التغطية الشاملة للمسنين (الصين ومنغوليا ونيوزيلندا وتيمور - ليشتي)؛ غير أن ملاءمة الإعانات تبقى الشغل الشاغل.

في أوروبا وآسيا الوسطى، نظراً لشمولية ونضج نظم الحماية الاجتماعية نسبياً، بما في ذلك الأرضيات، يحصل ٨٤,١ في المائة من سكان الإقليم على إعانة نقدية واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية. وتصل تقديرات التغطية الإقليمية إلى أكثر من ٨٠ في المائة من حيث إعانات الأطفال والأسر والإعانات النقدية للأمومة وإعانات العجز والمعاشات التقاعدية للمسنين، مع توصل عدة بلدان إلى تغطية شاملة. غير أن هناك مخاوف من استمرار الثغرات في التغطية في مجالات حماية الأمومة والحماية من البطالة، وفيما يتعلق أيضاً بملاءمة معاشات التقاعد وغير ذلك من إعانات الحماية الاجتماعية في ضوء التغير الديمغرافي والضغط المالي التقشفية قصيرة الأجل.

الاتجاهات والمنظور على مستوى العالم

اتفقت حكومات العالم على أن تحقق، بحلول عام ٢٠٣٠، تقدماً يعد به نحو تنفيذ نظم للحماية الاجتماعية مناسبة ومتفق عليها وطنياً لصالح الجميع، بما في ذلك الأرضيات، كجزء من البرنامج المعني بأهداف التنمية المستدامة.

نظراً إلى أن قرابة نصف سكان العالم مشمولون بإعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية في عام ٢٠١٥ (خط الأساس للمؤشر ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة)، قطعت بلدان عديدة شوطاً كبيراً في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لديها، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية لتكفل على الأقل مستوى أساسياً من الضمان الاجتماعي للجميع. غير أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان أن يصبح الحق في الضمان الاجتماعي واقعاً ملموساً للجميع.

لا بد من زيادة المستوى الإجمالي للإنفاق العام على الحماية الاجتماعية من أجل توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، لا سيما في البلدان الأفريقية والآسيوية والدول العربية التي تشهد نقصاً ملحوظاً في الاستثمار في الحماية الاجتماعية.